



المصدر: الأهرام — رام

التاريخ: ١٢ / ١٠ / ١٩٧٧

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



رأى

## « دلائل هذا القضاء »

عندما يذهب رئيس الدولة الى قضاة مصر ، يجتمع بهم ، ويرأس مجلس ادارة ناديبهم ، ثم يتحدث اليهم ، ويصدر تعليماته الفورية بالاستجابة لطالبيهم ، فان هذا التقليد الذي يحدث لأول مرة في تاريخ مصر ، يمثل العديد من المعانى الكبيرة ، التي حرص القائد على أن تكون أسلوبا للعمل داخل دولة المؤسسات ، حيث الديمقراطية « فالقضاء هو السلطان الاول على كل حاكم ومحكوم ، ورمزنا في مجال التحرير والبناء هو الحق والقوة ، فن تعود أمة أبدا الى الوراء وأعلام أبنائها هي اعلام الحق والقوة ، وسواعد أبنائها هي عرق الاقوياء .. واذا كانت سيادة القانون هي للملايين صمام الامان ، ناجر بنا ان نحقق كل الامن والامان ان يجمعون من سيادة القانون حقيقة بارزة في حياة مجتمعا » .

فاذا كان الرئيس السادات قد حرص على ان يؤكد مبدأ استقلال القضاء وسيادة القانون وضرورة حل مشاكل التقاضي ، وقيل كل شيء حل مشاكل القضاة أنفسهم ، فانه بذلك يقرر ، وامام الشعب كله ، انه لا رجعة عن الحريات ، لامن الوطن والمواطن . فالذي يشعر في وقت من الاوقات انه مهدد في رزقه أو عيشه ، والذي يحس ، ولو للحظة واحدة أن زوار الفجر قد ينقضون عليه بلا تعقيب أو سند قانوني ، في غيبة سسلطة الدولة وقوانينها ، مثل هذا المواطن لا يمكن أبدا الا ان يكون مواطنا من درجة دنيا في وطن نقد حريته .. ومن اجل هذا كان اصرار السادات على أن تكون كلمة الحق والقانون هي العليا ، وكلمة القضاء هي الكلية الفصل .